



هل التخصص شرط لإبداء الرأي؟

لم أكن أنوي، ولا كنت أود العودة للكتابة عن موضوع الطاقة النووية، الذي كنت قد أبديت فيه رأبي في مقالي الأخير، صحيفة (الاقتصادية ٢٥ نيسان (إبريل) ٢٠١٠م)، وذلك بعدما سعدنا بصدور التوجيهات الملكية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين رَحِمَهُ اللهُ بإنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وأقام عليها من خيرة الرجال والمتخصصين في هذا المجال الذين لن يألوا جهداً في دراسة جدوى استخدام جميع تطبيقات العلوم الذرية في مجالات الحياة كافة، وعلى وجه الخصوص توليد الطاقة الكهربائية. ومن حكمته رَحِمَهُ اللهُ أنه ضمن تلك التوجيهات شمول جميع مصادر الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها دون شك الطاقة الشمسية.

وكان أحد الإخوان الأفاضل قد نشر مقالاً في صحيفة (الاقتصادية) يوم ٢٩ نيسان (إبريل)، ٢٠١٠م، ينتقد فيه ضمناً الآراء التي سبق أن ذكرتها في مقالي آنف الذكر، وهو أن دول الخليج اليوم ليست مؤهلة علمياً ولا عملياً للدخول مباشرة في توليد الطاقة من المفاعلات النووية، وكون بعض الدول الخليجية تعافت مع شركات أجنبية من أجل تصميم وبناء توليد للطاقة النووية ومن ثم الاستمرار في تشغيلها إلى ما شاء الله، فهو



أمر يخصهم وحدهم، وليس من الضروري أن نُقلدهم فيما يُخصنا نحن، ونود أن نزيد في التوضيح، أننا، من حيث المبدأ، لسنا ضد إنشاء مرافق توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الذرية في المستقبل عندما يكون لدينا بنية تحتية متكاملة تسمح لنا على أقل تقدير بتشغيل تلك المرافق وصيانتها والحفاظ على سلامتها. أما أن نطلب من جهات أجنبية القيام ببناء وإدارة مرافق التوليد وتشغيلها وصيانتها سنوات طويلة فلا نعتقد أن ذلك يصب في مصالحنا، ولا يتناسب مع مُتطلبات سيادتنا القومية، ونحن نتحدث عن مصدر شريان الحياة في المجتمع الحديث، والحمد لله أن لدينا اختيارات أفضل وبأقل تكلفة وأكثر أماناً وأسهل تشغيلاً، إلى جانب كون تقنياتها تتحسن، وأسعار موادها تميل إلى الانخفاض مع مرور الوقت، وهي الطاقة الشمسية الراحبة.

وكان الكاتب قد قلل من قيمة تجارب الآخرين مع توليد الطاقة الذرية خلال السنوات الماضية، وعزا مُحاولة بعض رموز الحكومة الألمانية التخلص من المرافق النووية الموجودة هناك إلى أنه يعود إلى ارتفاع تكلفة صيانة تلك المرافق القديمة، مع أن عمر معظمها أقل من ٣٠ عاماً، مقارنة بعمرها الافتراضي الذي يتجاوز الـ ٥٠ عاماً، وإذا افترضنا جدلاً أن ما ظنه الكاتب قريب من الصحة، فلماذا لم يذكر الألمان أنهم سيقومون بإنشاء مرافق جديدة بتكنولوجيا مُتطورة لتحل محل القديمة، وهم أصحاب الخبرة والمعرفة؟ ومع ذلك اختاروا بناء محطات توليد من الطاقة الشمسية حتى ولو كان ذلك خارج حدودهم، ولأنهم يُدركون أن المستقبل للطاقة الشمسية التي لن ينضب معينها، وذكر الكاتب أن الظروف الاقتصادية الدولية



غير العادية والأزمة المالية الحالية اللتين تسودان العالم حالياً، ربما تكونان السبب في رفع التكاليف المقدرة للمشروعات النووية بنسبة تزيد على ٥٠٪ قبل الانتهاء من بناء مرافق توليد الطاقة الجديدة، وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية، فإن ذلك يجب أن يؤخذ في الحسبان من جانب الجهة التي تتوي بناء مثل تلك المنشآت، وهو ما يعني ارتفاع التكلفة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، والأمثلة التي ذكرتها في مقالي السابق كانت من مصادر موثقة وروابطها مذكورة، وليست كما يظن الكاتب بقوله: «والبعيدون عن سلك المشروعات وبناء الوحدات الصناعية مُجملاً عليهم ألا يستعرضوا رؤاهم بتعجل من خلال فهم قاصر يستمد شواهد من معطيات عامة إعلامية، وليست دقيقة ومُتعمقة، مليئة بصرخات مُدوية مضمونها التشويش بالاستنزاف في التكلفة الإنشائية واستغلال الآخرين لمقدراتنا الاقتصادية (!) في مشروعات غير مُجدية». أنا لم أفهم ماذا يعني الكاتب بهذه الجملة الطويلة المقوسة ولا من يقصد بها، ولكننا نذكره أن لكل مواطن الحق في أن يُبدي رأيه بحسب رؤيته، سواء أصاب أم لم يُصّب في نظر الآخرين، ولن أعلق أكثر على كل جملة ذكرها الكاتب كانت في نظري تستوجب التعليق.

ونود أن نؤكد أن الكثير من البنوك العالمية وبيوت الأموال أصبحت أقل استعداداً اليوم لمنح القروض من أجل تمويل المشروعات الذرية، كل ذلك بسبب المخاوف من فشل تكملة بنائها كما هو حاصل مع بعض المنشآت الحديثة، ولعل عدم ثبات التقديرات الأولية لبناء مرافق توليد الطاقة الذرية يعود إلى طول المدة التي عادة ما يستغرقها إكمال المشروع من



بداية التخطيط إلى بدء التشغيل، والتي قد تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات، بينما بناء مرافق توليد الطاقة الشمسية من الممكن استكماله في غضون ثلاث سنوات، أو أقل من ذلك، وهناك ميزة أخرى للمنشآت الطاقة الشمسية، وهي الاستفادة السريعة من تجارب بناء وتشغيل المرافق الأولى وتطبيقها على المنشآت الجديدة لتكون أفضل أداء في خلال سنوات قليلة، والكثيرون منا يتغاضون عن ذكر النفايات النووية المضرّة بالبيئة وخطورتها على الحياة البشرية والحيوانية، التي من المستحيل التخلص منها بطرق آمنة وسليمة.

ولنترك الموضوع الآن بأيدي هذه النخبة المباركة التي اختارها خادم الحرمين الشريفين، ووضع ثقته الكريمة فيهم، لتتولى دراسة مستقبل توليد الطاقة الذرية، وهم وفقهم الله سيُقدمون أفضل السبل والاختيارات المتاحة لتوليد الطاقة الذرية والمتجددة، وإلى جانب ذلك فإنهم بإذن الله سيُسهمون مساهمة فاعلة في توحيد الجهود وتنظيم أعمال وبحوث جميع ما يتعلق بمستقبل استخدامات الذرة في المملكة، في المجالات الطبية، والزراعية، والغذائية، والصناعية، وإنشاء المراكز التعليمية، والبرامج التدريبية التي تُؤهل الشباب للتمكن من التعامل مع هذه التقنيات الحديثة.

